

مداخلة فريق التجمع الوطني للأحرار
بمناسبة مناقشة البرنامج الحكومي للسيد عبد الإله بنكيران رئيس الحكومة
مجلس المستشارين الثلاثاء 24 يناير 2012

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على مولانا رسول الله

أتدخل اليوم باسم فريق التجمع الوطني للأحرار بمجلس المستشارين طبقاً لأحكام الدستور لمناقشة عرض السيد رئيس الحكومة عبد الإله بنكيران الذي عرضه مشكوراً أمام مجلسي البرلمان الموقر، طارحاً فيه برنامج حكومته التي تعترم تطبيقه في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، نناقشكم من موقع غرفة طالها الحيف في الاختصاصات والتمثيلية دستورياً، فهي غرفة تناقش ولا تصوت كالجسد بدون روح بالرغم من كون هذا الدستور كرس مبدأ الثنائية البرلمانية وفتح آفاقاً أرحب للمؤسسات الدستورية الأخرى والمجتمع المدني حيث كانت لمكونات مجلس المستشارين وزنها وثقلها الاقتصادي والاجتماعي السياسي والتزايي، وأبانت عن كفاءتها في العديد من المحطات ولعل حصيلة المجلس في هذا الباب لخير دليل على ذلك، لذا علينا جميعاً حكومة وبرلماناً استدراك هذا الحيف تماشياً مع ما يضمنه لنا الدستور.

السيد الرئيس
السيد رئيس الحكومة
السادة الوزراء السيدة الوزيرة المحترمة
السيدات والسادة المستشارين المحترمين

إنها فعلاً لحظة فاصلة وتاريخية باعتماد مبدأ الحكومة المسؤولة المنبثقة عن صناديق اقتراع 25 نونبر 2011، وبناء عليه لا بد أن نذكر بموقف حزب التجمع الوطني للأحرار الذي قررت قيادته الخروج إلى المعارضة، منوهاً بالمناسبة بالمسار الديمقراطي ومسلسل الإصلاحات التي تسير فيه مملكتنا بكل تأن وثبات حيث تشق طريقها بكل تميز نحو بناء الدولة الحديثة في مسار استثنائي وسط محيط إقليمي ودولي صاحب تستلزم منا جميعاً التجند والتعبئة لحماية وطننا من كل المنزقات.

السيد الرئيس،

لقد صفتنا لنتائج الانتخابات الأخيرة، وهننا الحزب الفائز بها وتمنياً له التوفيق والنجاح، وطبقاً لمضامين الدستور الجديد الذي صوت عليه المغاربة بنسب تاريخية أن يكون حزب العدالة والتنمية هو من يقود الحكومة الجديدة وكان من الطبيعي أن نخرج نحن في حزب التجمع الوطني للأحرار إلى المعارضة، انسجاماً مع مواقفنا وتوجهاتنا وتحالفاتنا التي أعلننا عنها قبل الانتخابات، لذلك كان هذا الموقف وهذا التوجه الذي احترمنا فيه إرادة الشعب المغربي ورعيته في تحديد اختياراته، علماً لما للمعارضة من دور مهم ورائد في مراقبة العمل الحكومي حيث أعطاه الدستور الجديد مكانة متميزة لكي تلعب دورها الرقابي من خلال كافة المؤسسات الدستورية التي أسس لها دستور فاتح يوليوز 2011، وبالتالي فإن معارضتنا لن تكون معارضة ميكانيكية وإنما معارضة مسؤولة بناءة من داخل المؤسسات، هادفة إلى إيجاد البدائل المعقولة في التدبير والتسيير وفق مبدأ الحكامة الجيدة خصوصاً ونحن في مرحلة تنزيل الدستور الجديد.

السيد الرئيس،

انسجاماً مع توجهاتنا الجديدة واحتراماً لمبادئنا وأخلاقنا السياسية وما نجره وراعنا من تراكمات مهمة وتاريخية في حزب عمر لثلاثة عقود ونيف، ساهم في بناء الدولة المغربية الحديثة برجاليات أكفاء تركوا بصماتهم ومن مواقع متعددة يشهد لهم بها كافة الفرقاء السياسيين والجمعويين، فإننا نؤكد لكم السيد رئيس الحكومة وبالنظر إلى ما يفتحه الدستور الجديد من آفاق واعدة في كافة مناحي التدبير العمومي والصلاحيات الواسعة التي تنازلتم عن البعض منها إرادياً بصفتكم الجديدة، فإنكم جنتم بإعلان للنوايا وليس ببرنامج حكومي كما هو متعارف عليه دولياً وكما هو مضمن في الفصل 88 من الدستور.

السيد الرئيس،

إن البرنامج الحكومي الذي كنا ننتظره، برنامج مرقم ومحدد، برنامج فيه التزامات واضحة ومضبوطة محددة في الآجال تستجيب لانتظارات الشعب اليوم وتجد له الحلول العاجلة للمعضلات المتعددة والمعروفة التي يعاني منها وفق أجندة محددة يسهل على الشعب متابعتها، وعلينا كفرقاء سياسيين في المعارضة، مراقبة سبل تنفيذها وإيجاد البدائل لها.

السيد رئيس الحكومة، لا نشك في حسن نواياكم وصدق إرادتكم في إيجاد الحلول الناجعة لمعالجة مختلف الاختلالات التي يعاني منها اقتصادنا في سياق أزمة عالمية خانقة أرخت بثقلها على أكبر الاقتصاديات العالمية، فبالأحرى اقتصاديات الدول النامية أو السائرة في طريق النمو، لأن البرنامج الحكومي كما هو متعارف عليه في الديمقراطيات الحديثة، خطة عمل الحكومة خلال فترة معينة أي تعاهد سياسي بين الحكومة والبرلمان المنتخب ديمقراطيا حيث يبقى البرنامج وثيقة مرجعية للالتزامات غابت مع الأسف في عرضكم وفي مدة زمنية محددة غير موجودة في عرضكم كذلك خصوصا وأن ما يحتاجه المغاربة اليوم حاجيات متنوعة ملموسة منها ما هو مستعجل ومنها ما يجب معالجته على المدى المتوسط، الشيء الذي غاب في هذا العرض المعروض علينا للنقاش.

السيد الرئيس ،

وبالرجوع إلى المرتكزات التي استند عليها عرضكم السيد رئيس الحكومة المحترم، فإننا نتمنى أن تلتزموا به وتتجحوا في تنفيذه مع استدراك الأرقام التي غابت في عرضكم لأن مضامينه تبقى أساس التنزيل الدستوري السليم لتحديث آليات اشتغال الدولة والتي كانت مطلبا جماهيريا شعبيا وإرادة قوية لكافة الفرقاء السياسيين والنسيج الجمعي ، والقضاء على كافة المعوقات والاختلالات التي كانت تنخرها، فتحوفنا اليوم نابع من كون عرضكم الحكومي خالي من كفاءات تحديد العمل المندمج ومن عدم نجاح المقاربة التشاركية لاعتبارات ذاتية وموضوعية مبنية على :

أولا: عدم تجانس مكونات الأغلبية

ثانيا: قدرتم على الاستمرار أمام الصعوبات والتحديات.

كما أن ربط المسؤولية بالمحاسبة والتي جاءت في عرضكم 16 مرة ، تحتاج إلى إجراءات مستعجلة وواضحة، فإجراءات ربط المسؤولية بالمحاسبة غائبة، كيف ستحابون؟ ومن ستحاسبون؟ ما هي الأولويات؟ تخوفنا إذن ناتج من كون أن يبقى هذا المبدأ مجرد شعار للاستهلاك السياسي فقط .

السيد الرئيس،

لقد توصلتم السيد رئيس الحكومة المحترم في عرضكم على أن ما سميتموه برنامجا إلى تحديد خمس توجهات كبرى سنحاول من خلال تجربتنا المتواضعة كحزب مارس تدبير الشأن العام باقتدار كما المعارضة بكل مسؤولية أن نناقشكم بشأنها، وستتابع عملكم من خلال مجلسي البرلمان إذا ما حظي هذا البرنامج بمباركة ومصادقة مجلس النواب ، وهي.

أولا: تعزيز الهوية الوطنية الموحدة وصيانة التلاحم وتنوع مكوناتها والانفتاح على الثقافات والحضارات.

ثانيا: ترسيخ دولة القانون والهوية المتقدمة والحكمة الرشيدة الضامنة للكرامة والحقوق والحريات والأمن والقائمة على المواطنة الحقة وربط المسؤولية بالمحاسبة والحقوق والواجبات.

ثالثا: مواصلة بناء اقتصاد وطني قوي متنوع الروافد القطاعية والهوية وتنافسي، ومنح للثروة وللشغل اللائق وسياسة اقتصادية ضامنة للتوزيع العادل لثمار النمو.

رابعا: تطوير وتفعيل البرامج الاجتماعية بما يضمن الولوج العادل إلى الخدمات الأساسية، خصوصا التعليم والسكن وتكريس التضامن وتكافؤ الفرص بين الأفراد والفئات والأجيال والجهات.

خامسا: تعزيز لتفاعل الإيجابي مع المحيط الجهوي والعالمي وتقوية الأداء العمومي لخدمة المغاربة المقيمين في الخارج.

تلكم السيد رئيس الحكومة المرتكزات الخمس التي بنيتم عليها برنامجكم الحكومي.

بالنسبة إلى المرتكز الأول: فما تضمنه يعد بالنسبة إلينا في التجمع الوطني للأحرار قاسما مشتركا لكافة الشعب المغربي ، ولأدل على ذلك تضمينكم في العرض المقدم أمام البرلمان ديباجة دستور فاتح يوليوز 2011 الذي صوت عليه المغاربة بنسب لا تقبل الجدل ولا النقاش وبالتالي فإننا نرفض المزادة في موضوع الهوية المغربية المبنية على التعدد والمشارك ، فواجبا يفرض علينا اليوم أن نضع هذه المرجعية المشتركة التي تعاهد عليها المغاربة مع سلاطينهم أكثر من 14 قرن فوق كل اعتبار ونقاوم كل محاولة للنيل منها، محتاطين في ذلك

من كل تشويش من شأنه أن يمس بها مغلبين المستمر على الظرفي الزائل وكل هذا يتطلب منا جميعا في إطار تعزيز ما سميتومه أنتم بالمواطنة الصالحة ونسميه نحن بالمواطنة المسؤولة ، الإدراك الحقيقي والفعلية للمشاكل التي يعاني منها مجتمعنا حيث يجب عليكم السيد رئيس الحكومة أن تنصب مجهوداتكم في البحث والتفكير والتواصل والتكيف مع محيطنا القاري والدولي الذي يعرف اليوم تغيرات جد متسارعة لحماية هاتاه الهوية.

السيد الرئيس،

لقد ناضل الشعب المغربي بمختلف مكوناته وعلى مدى قرن تقريبا من أجل انتزاع الاعتراف بالهوية الأمازيغية للمملكة المغربية في الدستور الجديد، وها هي حكومتكم الموقرة تحاول التحايل على هذا المكسب من خلال الالتفاف عليه بشكل لا يمكن قبوله لأنه يؤدي حسب ما تضمنه عرضكم في الموضوع إلى اعتبار اللغة الأمازيغية مجرد لغة بل هي هوية عريقة ضاربة بجذورها في تاريخ المغرب وتشمل أنماط العيش والوعي والسلوك والتقاليد والعادات والقيم والفنون والآداب ، إضافة إلى كونها لغة وثقافة حية، أنه المشترك الذي يجب أن نخرط فيه بكل وضوح لضمان حقوق الأمازيغ في هذا البلد، علما أن تصريحكم أو بالأحرى عرضكم أكد على تفاعل الأمازيغية مع المكون الإسلامي في المرحلة الأخيرة من تاريخ المغرب وطبعته بطابعها الخصوصي المميز عن بلدان المشرق ، لذا فلا يمكن بالمطلق أن نقبل باختزال الأمازيغية في الدين والعبادات ومشاكل الأئمة والفقهاء والدعاة، واقتصارها فقط في هذا المرتكز المتعلق بسياسة حكومتكم المقبلة في الثقافة والفن والإعلام الشيء الذي يبرز وبالواضح تحريف مفهوم الهوية الوطنية وخرق سافر للدستور.

السيد الرئيس،

نسجل بارتياح رغبتكم في الاستمرار وراء صاحب الجلالة للحفاظ على الإشعاع الدولي للمغرب الذي أعطاه ملوك الدولة المغربية وسلطانها على مر الحقب والعهود حيث شاع صيت بلادنا بين مختلف الأمم والشعوب في تشبثها الدائم بالسلم والحرية ونضالها المستمر في الشراكة الدولية الفعالة والمتوازنة في إطار المحيط الإقليمي والدولي المغاربي على الخصوص والعربي الإسلامي بشكل عام على فتح الحدود مع الشقيقة الجزائر والسعي إلى إيجاد أسواق جديدة في جميع الدول المغاربية والإفريقية والآسيوية.

نسجل استعدادكم للأخذ بعين الاعتبار الوضع الجيوستراتيجي لبلادنا للمضي قدما في تدعيم علاقتنا مع شركاءنا في الاتحاد الأوروبي والإفريقي ومع الولايات المتحدة الأمريكية والانفتاح على العالم الآسيوي وعلى كافة الدول الشقيقة والصديقة مع تسجيل تحفظنا على أن البرنامج الحكومي لم ينص صراحة على الالتزام بالمواثيق والعهود الدولية وحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها دوليا رغم أن الدستور الجديد صريح في هذا الباب حيث منحكم كافة إمكانيات الالتزام وخصوصا وأن الأمر كما جاء في نص البرنامج المقدم أمامنا يتعلق ب 16 قانون تنظيمي و 20 قانون عاد .

السيد الرئيس

السيد رئيس الحكومة

السادة الوزراء السيدة الوزيرة المحترمة

السيدات والسادة المستشارين المحترمين

بالنسبة إلى المرتكز الثاني، فنعتقد أنه من باب تحصيل الحاصل لأن المقترحات الواردة في هذا المرتكز تهم مقترحات متضمنة في الدستور الجديد وبالتالي فإن الحل ليس هو تضمينها حرفيا في برنامجكم بل الحل بالنسبة إلينا هو إيجاد الأجوبة عن تساؤلاتنا الموضوعية التي استنتجناها من برنامجكم، وهي : كيف ستعملون على تنزيل تشاركي وديمقراطي للدستور؟ ما هو مآل المسار الديمقراطي الذي هو مشترك بين المغاربة والمغربيات في ظل الحكومة الجديدة إذ تم تقليص نسبة تمثيلية المرأة ضدا على ما ينص عليه الدستور الجديد الذي يتوجه نحو المناصفة ؟ ، لذلك فكنا ننتظر منكم التزاما مواطنيا ومسؤولا صريحا يحترم مكتسبات المرأة المغربية، ويلتزم بالمعاهدات الدولية الموقعة من طرف المملكة المغربية وتعزيز مبدأ المساواة بين الجنسين احتراما للنهج الديمقراطي والعدالة الاجتماعية التي نص عليها الدستور.

كنا ننتظر منكم السيد رئيس الحكومة أن تعطوا لنا أجندة محددة من أجل استكمال المسلسل الانتخابي بتحديد تواريخ مضبوطة للاستحقاقات الانتخابية المقبلة لكن نتفهم أنكم لستم وحدكم من تقرون في هذا الأمر علما أن الدستور يخول لكم صلاحية ذلك، كما أن إرساء الجهوية المتقدمة وتعزيز اللامركزية واللامركز لقد كنا ننتظر منكم في هذا الباب تنزيل الجهوية المتقدمة من أجل تعزيز القرب الحقيقي وعلى رأسها تنزيل مقترح الحكم الذاتي في أقاليمنا الجنوبية كما جاء ذلك في تصريحات بعض قياديينكم باعتباره مقترحا له مصداقيته الدولية وله جاذبيته التي احتضنها المجتمع الدولي وأصبح مقنع بها أكثر من أي وقت مضى.

السيد الرئيس،

إن تحسين الحكامة وتشجيع فعالية الإدارة وتحسين مناخ الأعمال والتي جاءت في هذا المرتكز الثاني من برنامجكم لم تعطينا الانطباع بأن لكم تصور واضح للاستمرار في نهج التخليق ، اللهم ما تضمنه من مصطلحات مواصلة تفعيل أورش التخليق من خلال الرفع من الأداء والوثيرة ولكن هذا لا يكفي لرفع الخمول الذي تعيشه الإدارة المغربية ، لقد كنا ننتظر منكم السيد رئيس الحكومة أكثر من ذلك من خلال تحديد كفاءات تيسيط هذه المساطر وكفاءات الولوج إلى الخدمات الإدارية وكفاءات التقليل من الرشوة والمحسوبية ، وكفاءات إرساء الحكامة الجيدة في التدبير العمومي وليس الاقتصار فقط على الإشارة إلى الفصل 157 من الدستور.

السيد الرئيس،

إن مكافحة الفساد رهين أولاً بإصلاح القضاء وبالتالي هذا الإصلاح لا يمكنه أن يستقيم إلا إذا تم إصلاح منظومة العدالة ، بإصدار القوانين التنظيمية وتحسين المشاريع المرتبطة بحماية المال العام ووضع موثيق وطنية جديدة وهيآت مختصة في هذا الباب لا يكفي لأن التجربة أفضت إلى أنه بدون آليات تنفيذية مواكبة فإن التشريعات الوضعية والموثيق تبقى حبرا على ورق، لذلك كنا ننتظر منكم رؤية واضحة وبرنامج محدد في الزمان والمكان من أجل تحصين الحقوق وحماية الحريات ومكافحة الفساد.

السيد الرئيس

السيد رئيس الحكومة

السادة الوزراء السيدة الوزيرة المحترمة

السيدات والسادة المستشارين المحترمين

بالنسبة إلى المرتكز الثالث الهادف إلى بناء اقتصاد وطني قوي متنوع الروافد كما جاء في عرضكم فإنه ارتكز على مكافحة المضاربة والاحتكار ومحاربة الريع وتشجيع الاستثمار ودعم المقاولات الصغرى والمتوسطة يرمي كل هذا كما جاء في عرضكم إلى التحكم في التضخم وتقليص نسبة البطالة إلى 8% تحقيق نسبة نمو 5,5% من الناتج الداخلي الخام غير الفلاحي ، مع ضمان عودة تدريجية إلى العجز في الميزانية في حدود 3% من الناتج الداخلي الخام في مجمل ذلك تحسين تنافسية الاقتصاد الوطني.

السيد رئيس الحكومة، شيء جميل أن نرمي إلى تحقيق هذه الأهداف لكن سأجيبك على هذه المرامي والتمنيات من خلال طرح الأسئلة التالية:

- كيف ستتحكمون في نسبة التضخم في حدود 2% ؟
- كيف ستقلصون نسبة البطالة إلى 8% علما أن نسبة النمو كما جاءت في عرضكم سوف لا تتجاوز 5,5% ؟

تساؤلات نطرحها ونعتبرها مشروعة لأنها غابت في برنامجكم خصوصا وإذا لم تخني الذاكرة فإن برنامجكم الانتخابي لحزب العدالة والتنمية حدد نسبة النمو في 7% ، لماذا هذا التراجع؟ ، لأذكركم بخصوص هذه النقطة بالذات فإن حزب التجمع الوطني للأحرار أقر في برنامج الانتخابي بأن نسبة النمو لن تتجاوز 6% ، الشيء الذي يعطي مصداقية لبرنامجنا الانتخابي الذي تقدمنا به أمام الناخبين ويعبر عن صدقنا وواقعتنا في التعامل مع قضايا شعبنا ، إذن نسجل في هذا الباب تراجعكم عن وعودكم السابقة مسجلين أن هذا المعدل وبالرغم من أهميته فإنه يبقى طموح يصعب تحقيقه أمام سنة فلاحية تبدو صعبة بفعل تأخر التساقطات المطرية ، حيث نطلب بهذه المناسبة الله العلي القدير أن يرحمنا بأمطار الخير والبركات والسنة الفلاحية في بدايتها، وفي ظل التقلبات الظرفية الاقتصادية الدولية خصوصا أمام العلاقات البنيوية التي تربط المملكة المغربية مع الاتحاد الأوروبي وعلى رأسها فرنسا التي يعاني اقتصادها اليوم ظروف صعبة يقارب معدل نموها الصفر، الشيء الذي سيكون له انعكاسات سلبية ومباشرة على معاملاتنا الخارجية.

السيد الرئيس،

أثناء إطلاعنا على مضامين هذا المرتكز أثار انتباهنا اعتمادكم على مصطلح - مواصلة والمضي - في الأوراش المهيكلة المندجة في مجال الإصلاح الجبائي، المخطط الأخضر ، الطاقة البديلة والماء الصالح للشرب، رؤية 2020 للسياحة ، رؤية 2015 الصناعة التقليدية، مخطط أليوتيس، وهي أوراش كبيرة وضخمة ساهم فيها حزب التجمع الوطني للأحرار بكل ثقة، الشيء الذي يزكي طروحنا السابقة، وإن كنتم لم توضحوا لنا كيف ستواصلون الإصلاح الجبائي في هذه الظروف الاقتصادية الصعبة وبالتالي نرى أنكم لم تأتوا بجديد يذكر في هذه القطاعات الحيوية والإستراتيجية للاقتصاد الوطني .

كما أكدتم السيد رئيس الحكومة على مواصلة إنجاز الأوراش الكبرى حيث تضمن عرضكم فتح 600 كلم من الطرق السريعة لبلوغ شبكة يصل طولها إلى 1300 كلم فقط، مواصلة إنهاء مشاريع إنجاز الطرق السيارة المبرمجة ما بين الرباط - الدار البيضاء ، برشيد - بني ملال ، نتساءل ومعنا الرأي العام الوطني: ما هو الجديد الذي جنتم به في هذا الباب؟ دون أن نشير أنكم أعلنتم عن برنامج فك العزلة بشكل فضايف ودون أرقام ، ما هو إذن نصيب العالم القروي من الطرق القروية والإقليمية والجهوية؟ ألا يستحق منكم الضعفاء والبسطاء والمهمشون المتواجدون في المغرب العميق التفاتة لفك العزلة عنهم؟

لقد أعلنتم عن إحداث المزيد من الصناديق، صندوق دعم التشغيل ، الرفع من ميزانية صندوق التنمية القروية والجبالية ليصل إلى 1 مليار، سؤالنا:

ما هي مصادر تمويل هذه الصناديق ؟ علما أنكم كنتم تعارضون سياسة إحداث الصناديق عندما كنتم في المعارضة؟

السيد الرئيس،

لقد شنفت أسماعنا السيد رئيس الحكومة في عرضه لمصطلح الإصلاح 23 مرة ومصطلح الحكامة 19 مرة ومحاربة الريع والاحتكار والمضاربات ، نسائلكم السيد رئيس الحكومة : كيف ستصلحون ؟ ما هي أولوياتكم في الإصلاح؟

السيد الرئيس

السيد رئيس الحكومة

السادة الوزراء السيدة الوزيرة المحترمة

السيدات والسادة المستشارين المحترمين

بالنسبة للمركز الرابع الخاص بتطوير وتفعيل البرامج الاجتماعية ، بالرغم من أن الحكومة السابقة خصصت أكثر من 55 % من ميزانية الدولة لإصلاح وضعية القطاعات الاجتماعية ، الصحة التعليم السكن إلا أن الخصائص ملحوظ ولازال حاضرا بقوة لأسباب متعددة، وسنكون حاضرين لمواكبة عملكم في هاته القطاعات الاجتماعية وسأطرق لإشكالية البطالة، وكيف تناولها عرضكم؟

أنتم تعلمون جيدا السيد رئيس الحكومة حجم الانتظارات وتتبعون باستمرار كيف أن المعطلين وصل بهم اليوم اليأس إلى حد إحراق أنفسهم وأصبحت الدولة لوحدها عاجزة لإيجاد فرص شغل لها، حيث أكدتم وبشكل فضايف على أنكم ستعملون على تخفيف نسبة البطالة إلى حدود 8 % علما أن نسبة النمو التي أعلنتم عنها 5,5 % لا تفي بالمطلوب ولا تحقق هذه النسبة، ذلك أن النمو الاقتصادي المعلن لم يحدد مستوى وثيرة التشغيل بشكل مفصل واضح ، مثلا على مستوى السنة أو السنتين أو ولاية حكمكم رغم إعلانكم عن إحداث العديد من مبادرات التشغيل كبرنامج استيعاب ، تأهيل واعتمادكم على البرامج الأخرى التي اعتمدها الحكومة السابقة كمقاولتي ، حيث بينت التجربة فشلها، لذلك فإننا في فريق التجمع الوطني للأحرار نرى أنه يجب أن تكون هناك آفاق واضحة واعدة للتشغيل، إذ نؤكد أنه لا يمكن الحديث عن التشغيل إذا لم تكن هناك سياسة استثمارية مدققة، فبدون الاستثمار لا يمكن أن نتحدث عن النمو وبدون نمو لا يمكن أن نتكلم عن مناصب شغل، بالإضافة إلى ذلك هذا العرض الحكومي تنقصه المعطيات الخاصة التي تتحكم في هذه الوضعية على الأقل في هذا العرض الموزع علينا.

- الدين الخارجي.
- نسبة العجز في الميزانية.
- وضعية التوفير الخاص والعمومي.
- نسبة الضغط الجبائي.
- مستوى الطلب على الإنتاج.

لذلك نرى غياب المعطيات وتحديد الأرقام المعلنة في نسبة النمو والبطالة تبقى معدلات وأرقام متذبذبة وغير تقنية مستوحاة من تقارير المندوبية السامية للتخطيط وتوقعات البنك الدولي في وضع اقتصادي متقلب ومضطرب.

السيد الرئيس،

إن العرض الحكومي المقدم أمام غرفتي البرلمان والذي لا أستطيع أن أسميه برنامجا، لم يأخذ بعين الاعتبار الواقع الاقتصادي الوطني ولم يجب على أسئلة وانتظارات الشعب المغربي على كيفية مواجهة تفاحش الفوارق الاجتماعية واتساع رقعتها وتحقيق التوازن المنشود بين الإنسان والمجال، حيث يفتقر وبشكل واضح لتحديد الموارد والقنوات التي ستواجه بها الحكومة البطالة، الفقر ومختلف مظاهر الهشاشة الاجتماعية التي يعاني منها أغلبية كبيرة من المغاربة خصوصا المتواجدين في المغرب العميق.

وفي هذا الإطار فإن من أهم الإجراءات التي غيبتها في عرضكم والتي تخص ترشيد النفقات الدعم الموجه إلى الفئات المعوزة بالمغرب عبر صندوق المقاصة والتي لا تستفيد منه سوى 15 % من مجموع ميزانية المقاصة أي أن 85 % من ميزانية هذا الصندوق تستفيد منه الطبقات الميسورة والمؤسسات الخاصة والعمومية، فهل تتوفرون على تصور واضح وطريقة عمل جديدة لتدبير وإصلاح هذا الصندوق، وبالتالي ترشيد نفقات ميزانيتكم، فمبلغ الدعم المخصص للمقاصة علما أن حزبكم كان من أشرس المعارضين له يفوق اليوم 50 مليار درهم، مبلغ يفوق عائدات المغرب من العملة الصعبة، فهل تملكون تصور لتقنين هذا الدعم دون المساس بالحماية الاجتماعية الذي لن نتنازل عليه كمبدأ أساسي، حيث ناضلنا واشتغلنا عليه وسنضع رهن إشارتكم اجتهاداتنا ومقترحاتنا في هذا الموضوع.

من موقعنا كمعارضة مسؤولة سنصفق لكم إذا ما نجحتم في تدبير هذا الورش الذي غاب في عرضكم وكافة الأوراش الأخرى كمحاربة البطالة وإيجاد السكن اللائق وضمان الصحة للجميع وإصلاح التعليم، ونظام جهوي متوازن يقضي على الفوارق ويفك العزلة.

العرض الحكومي لم يقل لنا كيف سيعالج أنظمة التقاعد ويصلحها والتي تعاني اليوم كثيرا، العرض الحكومي لم يقل لنا كذلك كيف سيمحو الفوارق الضخمة المتواجدة في منظومة الأجور ويعالجها ويعيد لها توازنها الطبيعي .

السيد الرئيس،

في المرتكز الخامس والأخير لا يسعنا إلا أن نؤكد على أن القضايا الوطنية وعلى رأسها قضية الصحراء المغربية من ضمن الأولويات الكبرى لكافة الشعب المغربي وكافة فرقائه السياسيين والاجتماعيين وهي ضمن الثوابت الوطنية الكبرى التي تعاهد عليها الشعب مع ملوكه في إطار الشعار الخالد : **الله – الوطن – الملك**.

وبالتالي نعتبر ثوابت الأمة مشترك لجميع المغاربة قاطبة، أما مغاربة العالم فإنهم ينتظرون من الحكومة أكثر من أي وقت مضى تنفيذ مضامين الخطاب الملكية بمناسبة ذكرى المسيرة الخضراء المظفرة **2005 – 2006** الرامية إلى الإشراف الفعلي لهاته الفئة من المغاربة في المؤسسات الدستورية بإعطائهم الحق في المساهمة في بناء وطنهم الأصلي من خلال التمثيلية الحقيقية داخل هاته المؤسسات من بلدان الإقامة .

السيد الرئيس

السيد رئيس الحكومة

السادة الوزراء السيدة الوزيرة المحترمة

السيدات والسادة المستشارين المحترمين

لقد كنا في فريق التجمع الوطني للأحرار ننتظر منكم السيد رئيس الحكومة المحترم أكثر مما جاء في هذا العرض الحكومي وأحسن منه حيث كانت صدمتنا قوية عندما استمعنا لعرضكم واطلعنا عليه، حيث كان بإمكانكم أن تأتوا بأحسن من هذا العرض، كما أنه كان بإمكانكم أن تأتوا بهذا العرض قبل هذا التاريخ ووفرتم على المغاربة مدة طويلة من الفراغ عاشتها المؤسسات الدستورية للدولة وكافة مرافقها، الشيء الذي أعطانا الانطباع بأنكم تفتقرون إلى التجربة في تدبير الشأن العام، حيث تبقى الإرادة القوية في التغيير وإيجاد البديل وإرساء أسس الحكامة، والإصلاح طموح مشروع نتقاسمه معكم لكنه لا يكفي لوحده في غياب رؤية واضحة لذلك.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته